

عمران
للدراستات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES



وحدة المعلومات

الواقع الحوكمي وإعادة الإعمار
في مناطق النظام السوري
خلال شهر تشرين الثاني 2018

تقرير خاص

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولهً ومجتمعاً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة دراسات تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية في مجالات السياسة والتنمية والإدارة المحلية، يُصدر المركز دراسات وأوراق منهجية تُساند المسيرة العملية للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل مع الفواعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد دراسات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المتراكبة، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكن من وضع الخطط التي يحقق تنفيذها تلك الاحتياجات.

*وحدة المعلومات: وحدة متخصصة بجمع وتحليل المعلومات من مختلف المصادر العربية والأجنبية، وتقدم خدماتها البحثية لشبكة من المستفيدين من خلال إصدار خرائط وتقارير ميدانية وقياس الرأي العام المتعلقة بالشأن السوري.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 15 كانون الأول/ ديسمبر 2018

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

ملخص تنفيذي

- تكتسب جلسة مجلس الوزراء في حلب أهميتها من رغبة النظام تأكيد حضوره في المحافظة لاحتواء النفوذ الإيراني المتزايد فيها، فضلاً عن رغبته باحتواء مطالب نخبها المتزايدة.
- لم يخرج التعديل الحكومي عن التوازنات والاعتبارات التي دأب النظام على مراعاتها منذ تأسيسه، وإن كان أهم التعديلات تلك التي طالت الداخلية والاتصالات.
- قام النظام بإدخال تعديلات على القانون رقم 10، بما يوحي باستجابته للضغوط الروسية والأممية في هذا الصدد، ومن شأن هذا التعديل أن يؤخر مساعي النظام إخضاع مناطق جديدة للقانون رقم 10، دون أن يعني ذلك توقف تنفيذه في المناطق التي أعلن عنها.
- سمح النظام لسكان مخيم اليرموك من الفلسطينيين بالعودة إليه دون السوريين منهم، وقد جاء ذلك نتيجة ضغوط خارجية مورست على النظام.
- يعزى انخفاض نسبة البطالة إلى 10% لهجرة اليد العاملة وانضمام الشباب للقوات الريفية، وي طرح ذلك تساؤلات حول توافر المكون البشري لإطلاق عملية إعادة الإعمار، كما يطرح مخاوف حول القوات الريفية من حيث حجمها، ويثير شكوك حول نجاعة استراتيجيات النظام المجترأة بالتعاطي معها.

الواقع الحوكمي وملف الإدارة المحلية

تصدرت الملفات التالية برنامج عمل حكومة النظام السوري خلال شهر تشرين الثاني 2018: (1) ملف حلب الخدمي والاقتصادي، (2) البرنامج التنموي لسورية ما بعد الحرب، (3) المنظمات غير الحكومية، (4) التعديل الحكومي.

عقد مجلس الوزراء اجتماعه في مبنى محافظة حلب برئاسة رئيس مجلس الوزراء إلى جانب 11 من الوزراء، إلى جانب مشاركة عدد من أعضاء مجالس الشعب والمحافظة والمدنية وممثلون عن الفاعليات الشعبية والحزبية، وتعتبر هذه الزيارة الثالثة من نوعها لحلب منذ استعادة النظام السيطرة على كامل مدينتها نهاية 2016. استعرض الاجتماع المشاريع والدعم الحكوميين المقدمين لمحافظة حلب، حيث تم الموافقة على تنفيذ 800 مشروع بقيمة بلغت 58 مليار ل.س (حوالي 134 مليون 4 باحتساب سعر صرف 434 سوري لكل \$)⁽¹⁾. كذلك افتتح رئيس الحكومة المؤتمر الصناعي الثالث الذي تنظمه اتحاد غرف الصناعة السورية في مدينة حلب بعنوان "صناعتنا. قوتنا"، وقد تركزت مناقشات الحضور على ضرورة معالجة العوائق التي تعترض العمل الصناعي وتعديل قانون التشاركية للبدء بتأهيل المعامل والبنى التحتية، كذلك التركيز على القطاعات الصناعية الكبيرة كمشتقات النفط والحديد والصلب⁽²⁾.

(1) استعراض استراتيجيات تطوير القطاعات الخدمية والإنتاجية باجتماع في مبنى محافظة حلب برئاسة المهندس خميس، جريدة تشرين، تاريخ 04-11-2018، رابط إلكتروني <https://bit.ly/2SfSLwR>

(2) خميس يفتتح أعمال المؤتمر الصناعي الثالث: حزمة إجراءات لاستعادة الإنتاج، جريدة تشرين، تاريخ 05-11-2018، رابط إلكتروني <https://bit.ly/2LaiNps>

استعرضت الحكومة التقرير الثاني للبرنامج التنموي "سورية ما بعد الحرب"، حيث يستهدف التقرير مكونات التنمية لمستقبل سورية وخطتها الاستراتيجية حتى العام 2030، وذلك بشموله لخمسة محاور تتعلق بالحوار الوطني والتعددية السياسية والبناء المؤسسي وتعزيز النزاهة والبنى التحتية والطاقة والنمو والتنمية والتشغيل والتنمية الإنسانية، هذا ويتضمن التقرير عدة محاور: الإداري والخدمات والبنى التحتية والاقتصادي والاجتماعي، كذلك تم تقسيم البرنامج على مراحل، أولها مرحلة التعافي وثانها مرحلة الانتعاش، أما المرحلة الثالثة فتشمل الاستدامة والنمو والاقتصادي⁽³⁾.

كلف رئيس الحكومة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إعداد مذكرة مشتركة مع وزارة الاتصالات والتقانة حول مشروع تطوير عمل المنظمات غير الحكومية تتضمن متطلبات تنفيذ مشروع البوابة الإلكترونية لإدارة المنظمات غير الحكومية. أصدر بشار الأسد مرسوماً يقضي بإجراء تعديل وزاري على حكومة عماد خميس، حيث شمل التعديل الوزاري 9 وزارات هي: التجارة وحماية المستهلك، الداخلية، التعليم العالي، الاتصالات والتقانة، التربية، الموارد المائية، الأشغال العامة والإسكان، السياحة، الصناعة، كما تضمن التعديل الوزاري إلغاء وزارة الدولة لشؤون المصالحة لصالح إحداث هيئة المصالحة الوطنية التي ترتبط مباشرة بمجلس الوزراء. وفي سياق متصل، أصدر الأسد المرسوم رقم 363 لعام 2018 القاضي بإنهاء تعيين بشر الصبان محافظاً لمحافظة دمشق وتعيين عادل العلي بدلاً منه، والذي كان يشغل منصب رئيس مجلس محافظة دمشق منذ 2012⁽⁴⁾.

بالانتقال إلى ملف الإدارة المحلية، ناقشت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب الموازنة الاستثمارية لوزارة الإدارة المحلية والبيئة والجهات التابعة لها والمقدرة بـ 71 ملياراً و 71 مليون ل.س (حوالي 164 مليون \$)، هذا وقد حدد وزير الإدارة المحلية والبيئة أولويات عمل الوزارة خلال 2019 بما يلي: (1) تسريع وتيرة عودة المهجرين، (2) إعادة تأهيل البنية التحتية والمؤسسات العامة والمرافق الخدمية، (3) تقديم الدعم للمدن والمناطق الصناعية، (4) تكريس الاستقرار الاقتصادي وتشجيع الاستثمار⁽⁵⁾.

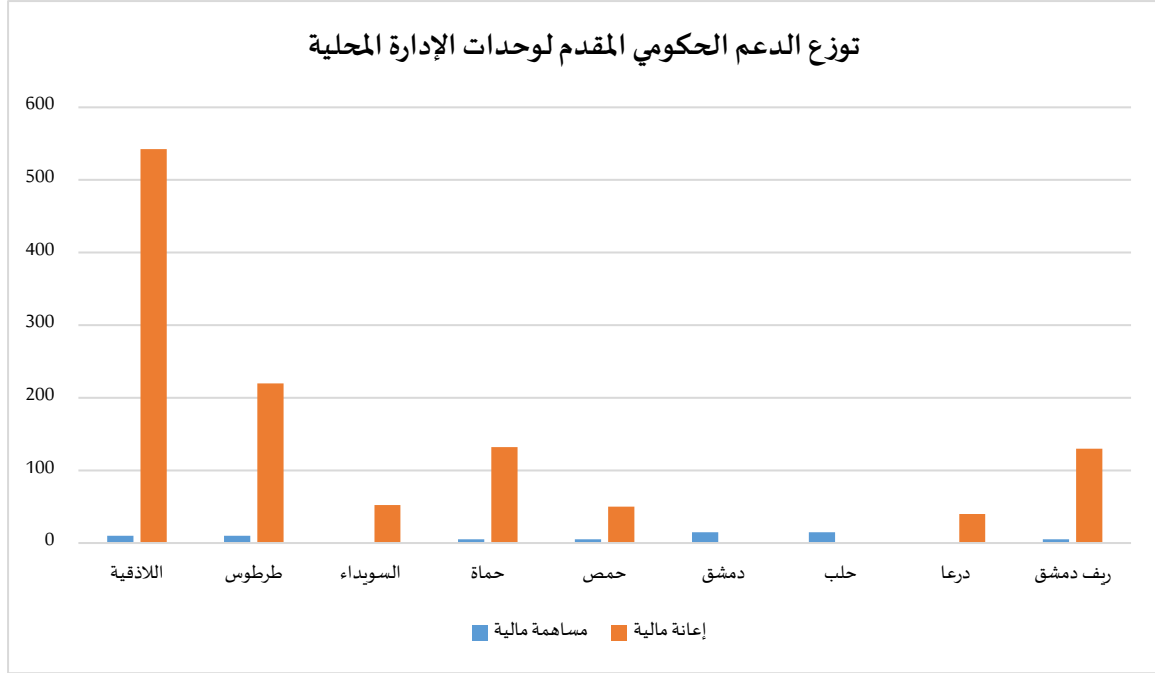
واصلت وزارة الإدارة المحلية والبيئة تقديم الدعم المالي لمجالس الوحدات الإدارية عبر تقديمها 1.121.850.000 مليار ل.س (2.584.907 مليون \$)، خصص منها 710 مليون ل.س (1.635.944 مليون \$) لدعم 71 بلدية مستحدثة، هذا وقد توزع الدعم لمجالس الوحدات بين إعانات ومساهمات مالية على المحافظات بحسب الأشكال البيانية المرفقة، وفي نفس

⁽³⁾ رحاب الإبراهيم، مشروع طموح لسورية ما بعد الأزمة .. الحكومة تعرض استراتيجيتها عبر برنامجها الوطني حتى 2030، جريدة تشرين، تاريخ 22-11-2018، رابط إلكتروني <https://bit.ly/2EiKT0C>

⁽⁴⁾ محمد راكان مصطفى، محمد منار حميجو، تعديل حكومي يشمل 9 وزارات منها الداخلية والتموين والسياحة والتربية، جريدة الوطن، تاريخ 27-11-2018، رابط إلكتروني <https://bit.ly/2EgWGMP>

⁽⁵⁾ 71 مليار ليرة الموازنة الاستثمارية لوزارة الإدارة المحلية، جريدة تشرين، تاريخ 25-11-2018، رابط إلكتروني <https://bit.ly/2BaKB8l>

السياق بلغ إنفاق الوزارة على 35 منطقة صناعية وحرفية منذ بداية 2018 نحو 1.58 مليار ل.س، بحسب مدير المدن والمناطق الصناعية في الوزارة علي بلال.



توزع الدعم الحكومي المقدم لوحدات الإدارة المحلية بحسب المحافظة ونوع الدعم خلال شهر تشرين الثاني 2018

في سابقة هي الأولى من نوعها، أصدرت محكمة القضاء الإداري العليا قراراً قضائياً مبرماً بالدعوى أساس 7191، يقضي بإلغاء المرسوم رقم 304 جزئياً فيما يخص تسمية الفائزين في انتخابات أعضاء مجلس محافظة طرطوس دائرة الشيخ بدر الانتخابية فئة (ب) وإعلان بطلان الانتخابات في 18 مركز انتخابي⁽⁶⁾.

أبرز معطيات الاقتصاد السوري

المالية العامة

- ناقش مجلس الشعب السوري مشروع قانون تصديق اتفاقية إعادة الجدولة للقروض الائتمانية الهندية الممنوحة من مصرف "أكزيم بنك" الهندي.
- قال وزير المالية السوري بأن مشروع موازنة 2019 سيحقق 69747 فرصة عمل جديدة منها 42280 فرصة عمل بالقطاع الإداري و27467 فرصة عمل بالاقتصادي.
- كشف مدير عام "الإدارة العامة للجمارك" عن تحصيل 6 مليارات ليرة سورية من غرامات التهريب خلال 2018.

⁽⁶⁾ القضاء يبطل نتائج الانتخابات المحلية في 18/ مركزاً بمنطقة الشيخ بدر في طرطوس، جريدة الوطن، تاريخ 2018-11-04، رابط إلكتروني <https://bit.ly/2rxKEqL>

- سجل بيان الحكومة المالي زيادة في [العجز المقدر](#) في مشروع الموازنة العامة للدولة 2019 بمقدار 139.9 مليار ل.س (حوالي 223 مليون \$)، أي بنسبة 17.5% عن العجز المتوقع في موازنة 2018.
- أجرى وزير المالية مقارنة بين [الإنفاق الحكومي والعجز](#) في موازنتي 2011 و2019، حيث بلغ الإنفاق المقدر في الموازنة العامة للدولة 835 مليار ل.س في 2011، لتصل إلى مبلغ 3882 مليار ل.س في مشروع موازنة 2019. في حين بلغ العجز المقدر في 2011 مبلغ 186 مليار ل.س، ليصل إلى مبلغ 946 مليار ل.س في موازنة 2019.
- أشار وزير المالية إلى تمويل موازنة 2019 بالاعتماد الكامل على [الموارد الداخلية](#) (الإيرادات المالية للدولة)، بالإضافة إلى الاعتماد على المديونية الداخلية من مصرف سورية المركزي عن طريق سندات موضوعة في التغطية النقدية.
- سجل بيان الحكومة المالي [زيادة الإيرادات](#) المقدر من الضرائب والرسوم في مشروع موازنة 2019، بالمقارنة مع موازنة 2018 بنسبة 37.5%

المصارف والمؤسسات المالية

- نفذ [المصرف العقاري](#) 531 قرصاً سكنياً لأفراد بمبلغ 889 مليوناً و459 ألف ل.س، بالمقابل نفذ المصرف 35 قرصاً إنمائياً بمبلغ 147 مليوناً و281 ألف ل.س.
- خفض المصرف التجاري السوري الحد الأعلى [لحسابات الودائع](#) لأجل بالليرة السورية من 50 مليون ل.س إلى 25 مليون ل.س للمتعامل الواحد.
- عدل مجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي [الحد الأعلى للجوالات](#) المنفذة وفق نظام التسويات السوري SYGS، بحيث أصبح السقف مفتوحاً لدى جميع المصارف العاملة المشتركة بالنظام. بعد أن كان سقف كل حوالة محدداً بـ 75 مليون ل.س.
- تجاوز سعر [صيف الليرة السورية](#) أمام الدولار حاجز 500 ل.س خلال عدة أيام من شهر تشرين الثاني، ليعاود سعر الصرف استقراره ما دون 500.

الإسكان

- وافق مجلس الشعب على تعديل مواد في [القانون رقم 10](#) الخاص بتنظيم الوحدات الإدارية في المحافظات ليشمل التعديل رفع التصريح عن الحقوق العينية التي لم تثبت في المصالح العقارية من أصحابها إلى سنة بعدما كانت المدة شهراً، كما شمل التعديل المادة 14 من المرسوم التشريعي 66 والصادر في عام 2012 الذي يختص بتنظيم الوحدات الإدارية المتمخض عنه القانون 10 بإضافة فقرة من المادة 14 التي تنص على أنه يحق لأصحاب الحقوق الذين لم يتقدموا باعتراضاتهم أمام لجنة حل الخلافات الحق في الادعاء بشأنها أمام القضاء العادي بعد انتهاء أعمال اللجان القضائية المنصوص عليها في أحكام هذا القانون.
- كلف مجلس الوزراء محافظة دمشق بأعمال تأهيل البنى التحتية وإعادة الخدمات الأساسية إلى [مخيم اليرموك](#) في دمشق تمهيداً لعودة المهجرين.

- صرح معاون وزير الأشغال العامة والإسكان بأن الوزارة لم تتلق بعد أي عروض من [الشركات التي زارت سورية مؤخرًا](#).
- كشف معاون وزير الأشغال العامة والإسكان عن حل ما يقارب 33 [جمعية سكنية](#) على مستوى المحافظات منذ بداية 2018، في حين تم دمج حوالي 10 جمعيات، علماً بانخفاض عدد الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها من 2681 جمعية ما قبل الأزمة إلى 2533 جمعية لغاية نهاية شهر أيار 2018.
- أنفقت المؤسسة [العامة للإسكان](#) 6.8 مليارات ل.س خلال عشرة أشهر من 2018 على مشاريعها الاقتصادية والاستثمارية، علماً بأن الاعتماد الأساسي للمؤسسة قد بلغ 13 مليار ل.س.
- أشار عضو المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق فيصل سرور عن تواجد 3500 منزل في [التضامن صالحة للسكن](#)، كما أفاد بعدم تواجد نية لإخلاء أي منطقة للسكن العشوائي إلا بعد إجراء الدراسات لها، كذلك أشار بأنه ليس هنالك أي تنفيذ لأي منطقة تنظيمية باستثناء [منطقة القايون الصناعي](#).

الطاقة والكهرباء

- افتتح رئيس مجلس الوزراء محطة توليد [الكسوة الكبروضونية](#) باستطاعة 1026 ميغاواط، الذي نفذتها شركة الشركة السورية الأوكرانية المشتركة "سولاريك" بقيمة تقدر بنحو مليار ل.س.
- دخل بئر "[دير عطية 1](#)" الموجود في حقل دير عطية الغازي نطاق الخدمة بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 150 ألف متر مكعب من الغاز يومياً.
- حقق مشروع [البطاقة الذكية للمحروقات](#) وفرات على خزينة الدولة بقيمة 10 مليار ل.س، هذا ويعتبر المشروع جزء من مشروع متكامل بدء عام 2014 لأتمته حركة المشتقات النفطية.
- كشف وزير النفط والثروة المعدنية بأن تأمين الاحتياجات النفطية لا يتوقف عند تأمين المشتقات النفطية بل في تأمين المواد الخام عبر [الخط الائتماني](#) لتصل الفاتورة إلى 2.4 مليار دولار كمشتقات نفطية على مستوى العام.
- بلغت [الاعتمادات المخصصة للشركة](#) السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات) نحو 2.44 مليار ل.س للعام 2019، حيث تم تخصيص 715 مليون ليرة لإنشاء محطات تعبئة وقود في المحافظات و80 مليون ليرة لإنشاء مستودعات للزيوت والشحوم المعدنية.
- بلغت التكلفة [المالية الإجمالية لإعادة](#) تأهيل محطة تحويل كهرباء الميادين 3.2 مليارات ل.س.
- كشف المدير العام للشركة العامة لكهرباء عن قيام وزارة الكهرباء بإجراء عقد لصيانة وإعادة تأهيل منشأة توليد السويدية الغازية بقيمة مليار و100 مليون ل.س.
- كشفت مديرة الدراسات بهيئة الاستثمار، أن 12 [مشروعاً للطاقة](#) بتكلفة 1796 مليار ل.س لم ينفذ أيًا منها.
- كشف رئيس لجنة الطاقة في مجلس الشعب السوري فارس الشهابي عن عرض الوفد البرلماني الأردني لإعادة تفعيل [خط الغاز العربي](#)، مع إمكانية استجرار كميات من الغاز الفائض، منوهين بوجود فائض من الكهرباء لديهم يعادل 400 ميغا يمكن به تغذية الربط الشبكي القديم بين البلدين.

- كشف مدير عام المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء بأن هناك مشروع توسيع محطة تشرين البخارية، حيث يتم التفاوض لاستئناف العمل في المشروع بقرض من الحكومة الهندية بتكلفة حوالي 300 مليون يورو.

التجارة والصناعة

- خفضت الشركة العامة للمنتجات الحديد وال فولاذ "حديد حماة" أسعار مبيع الطن الواحد من مادة الحديد المبروم بـ 15 ألف ل.س، وحديد البيليت بـ 20 ألف ل.س.
- أفاد مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد بالموافقة على 6408 من طلبات الاستيراد للقطاع الخاص خلال الربع الثالث من 2018، منها 5599 إجازة استيراد و809 موافقات استيراد وفق منطقة التجارة العربية الكبرى، وكانت الحصة الأكبر منها في ريف دمشق بنسبة 29 بالمئة من الإجمالي.
- كشف تقرير وزارة الصناعة في 2018 عن خسائر تقدر بنحو 1.27 مليار ل.س منذ بداية العام لغاية نهاية أيلول، وتعود تلك الخسائر إلى وجود عجز يفوق الأرباح، إذ تجاوز العجز الإجمالي مبلغ 16 مليار ل.س، نصفه تقريباً في المؤسسة الكيميائية، وأكثر من 5 مليارات ل.س في النسيجية، ونحو 1.9 مليار ل.س في الاسمنت، من دون أن تسجل التبغ والأقطان أي عجز.
- كشف مدير الشركة العامة للمخابز بأن مخصصات الفرد من مادة الدقيق التمويهي في السنة تبلغ 100 كلغ، تكون حصة الفرد السنوية من مادة الخبز حوالي 115 كيلو غراماً.

الزراعة

- بلغت الكميات المصدرة من الفسق الحلبي 2766 طناً، ومن المتوقع أن يبلغ إنتاج الفسق الحلبي الأخضر لهذا الموسم نحو 56 ألف طن، هذا ويقدر عدد إجمالي أشجار الفسق في سورية 9.96 ملايين شجرة منها 7.1 مثمرة، في حين تبلغ المساحة المزروعة نحو 59932 هكتاراً.
- بلغ حجم الصادرات الزراعية للأردن منذ افتتاح معبر نصيب حاجز 17 ألف طن من الخضار والفواكه، هذا ويشهد المعبر حركة تصدير يومية تقدر بـ 500 طن، وقد ساهم التصدير بارتفاع أسعار بعض المنتجات بنسبة تتراوح بين 3_5% بحسب ما صرح به عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق.
- بلغت أضرار القطاع الزراعي بحسب إحصائيات لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي نحو 1.2 تريليون ل.س (حوالي 3 مليار دولار)، هذا وبلغت موازنة الوزارة 2019 ما قيمته 30 مليار ل.س (حوالي 70 مليون \$).
- ازدادت مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بالتفاح في محافظة السويداء من 10 آلاف هكتار لتصل إلى 15.7 ألف هكتار، تحتل السويداء بذلك المرتبة الأولى على صعيد سورية بزراعة التفاح بنسبة 30%.
- أفاد رئيس الاتحاد العام للفلاحين بأن نسب التعويض المقررة للفلاحين لا تتجاوز 20% من تكاليف الموسم المتضرر، كاشفاً بالوقت نفسه عن صرف 6.5 مليار ل.س كتعويضات لـ 228 ألف فلاح، في حين أفاد بوجود 37 مليار ل.س كذمم مالية مترتبة على 740 ألف فلاح مقترض.

- كشف مدير الصحة الحيوانية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي [عن استيراد 41 مليون كلف](#) من مشتقات الألبان، في حين تم تصدير 6 مليون كلف من المشتقات منذ بداية العام ولغاية نهاية تشرين الأول، كما أفاد باستيراد 2821 رأس بقر و3189 رأس عجل.

النقل

- كشف وزير النقل السوري بأن سورية ستكون مركزاً لتوزيع [القمح الروسي](#) لدول المنطقة، وهذا وبلغت موازنة وزارة النقل 2019 أكثر من 44.7 مليار ليرة منها 700 مليون لمديرية العامة للموانئ و10 مليارات ليرة للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية و29.5 مليار للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية

السياحة

- توقع وزير السياحة بشر يازجي قدوم نحو [2 مليون عربي وأجنبي لسورية](#) خلال 2018، في حين بلغ عدد القادمين خلال العام الماضي 1.3 مليون زائر منهم 200 ألف سائح ديني، هذا وبلغت موازنة الوزارة في 2019 ما قيمته 5.3 مليارات ل.س، بزيادة 4 مليارات عن 2018 حيث بلغت 1.3 مليار ل.س.

العمل

- كشف مدير المكتب المركزي للإحصاء [بأن معدل البطالة انخفض](#) إلى 10% في سورية بعدما ارتفع خلال عامي 2013 و2014 إلى 46% من حجم القوى العاملة والمقدرة بـ 4 مليون، وعزا انخفاض نسبة البطالة إلى هجرة اليد العاملة وتطوع آخرين منهم في القوات الرديفة.

الصحة

- كشف وزير الصحة عن تواجد 70 [مشفى حكومي](#) في إطار الخدمة من أصل 98، كما أفاد بتواجد 89 معمل لإنتاج الدواء محلياً، وعن تصدير الدواء إلى 16 دولة، هذا وبلغت موازنة الوزارة في 2019 أكثر من 28.6 مليار.

إعادة الإعمار والعلاقات الاقتصادية

تحاول حكومة النظام جذب الأموال من الخارج لإطلاق عملية إعادة الإعمار، ولتحقيق هذه الغاية أطلقت وزارة المالية "منتدى التمويل الأول في سورية" بمشاركة رسمية بمشاركة رسمية لعدد من الدول كروسيا وإيران والهند وممثلين عن مجالس رجال الأعمال والغرف الصناعية والتجارية سواء المحلية أو الخارجية، حيث ناقش المنتدى التعثر المالي في سورية ومصادر التمويل الداخلية والخارجية والاستثمار الأجنبي، كما استعرض نماذج لعملية إعادة الإعمار، ورؤية المؤسسات الغربية لهذه العملية، إضافة إلى دور التأمين في تمويل المشاريع الاستثمارية، وإيجاد التغطية التأمينية للمشاريع عبر طرح

مشروع تأسيس شركة استثمارية تأمينية ممولة من شركات التأمين المحلية⁽⁷⁾. وفي محاولة للانفتاح على الأسواق المجاورة، شاركت 21 شركة سورية في فعاليات معرض بغداد الدولي في دورته 45، وقد ترأس رئيس اتحاد المصدرين محمد السواح الوفد السوري، منوهاً بأهمية السوق العراقية كوجهة للمنتجات السورية⁽⁸⁾.

تواصل حكومة النظام تقديم تسهيلات لرجال الأعمال لتأسيس شركات اقتصادية، وفي هذا الصدد صادقت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على تأسيس 7 شركات في شهر تشرين الثاني 2018 بحسب ما هو مرفق في الجدول.

اسم الشركة	رأسمال	المجال	المساهمون	مكون أجنبي
سمارت موني للدفع الإلكتروني	----	التجارة الإلكترونية	فراس رسلان الدباس، مصعب عبد العليم غزال	
فقيه للتعهدات والمقاولات		المقاولات والتعهدات	عماد عبد الله فقيه، ربيع عبد الله فقيه، عبد الله عماد فقيه	لبنان
انث إل بي فيديوسيا_ محاسبون قانونيين ومستشارو أعمال		المحاسبة المالية	بطرس ميالة	لبنان
راماك للمشاريع التنموية والاستثمارية		الاستيراد والتصدير- المقاولات والاستثمار	راماك للمشاريع التنموية والاستثمارية، رامي مخلوف	
بشاشة والمعدات للتجارة		الاستيراد والتصدير	توفيق سعيد المعدات، فواز حسين محمد بشاشة، أحمد خضر خويلة، سامر هندواوي	الأردن
عين الشرق للطاقة المتجددة للتجارة والمقاولات العامة		الطاقة	فيصل جمول، إباء فيصل جمول، باسل إبراهيم	
طريق الجودة		صيانة حقول النفط	رفعت عدنان الجندي، محمد عيد البيغيشي	

الشركات المنشأة والمرخصة خلال تشرين الثاني 2018

فيما يتعلق بملف العلاقات الاقتصادية مع الدول الصديقة، بحثت [لجنة الصداقة البرلمانية السورية الإيرانية](#) في طهران سبل تفعيل العلاقات البرلمانية بين البلدين وتعزيزها في جميع مجالات التعاون الثنائية بما فيها السياسية والاقتصادية والتجارية. أما مع روسيا، اتفق وفد الاتحاد العام للجمعيات الحرفية السوري مع [غرفة صناعة وتجارة أبخازيا](#) على إقامة بيت دائم للمنتجات الحرفية السورية في أبخازيا ليكون منفذاً لتصدير المنتجات الحرفية إلى دول الاتحاد الروسي وأوروبا. ناقش مجلس الشعب مشروع القانون المتضمن [تصديق اتفاقية إعادة الجدولة](#) للقروض الائتمانية الهندية الممنوحة من مصرف "أكزيم بنك" الهندي الممول لمشروع تحديث معمل حديد حماة" وتوسيع محطة توليد تشرين الحرارية.

(7) علي محمود سليمان، مدير هيئة الاستثمار لـ«الوطن»: طرح المشروعات المتعثرة على القطاع الخاص لتأمين تمويل لها في منتدى التمويل الأول، جريدة الوطن، تاريخ 25-11-2018، رابط إلكتروني <https://bit.ly/2GdC0rs>. أيضاً أنظر، تأسيس شركة استثمارية تأمينية على طاوله منتدى المال والمصارف والتأمين بعد غد، جريدة البعث، تاريخ 26-11-2018، رابط إلكتروني <https://bit.ly/2UBCsmA>

(8) 21 شركة سورية في معرض بغداد الدولي، جريدة تشرين، تاريخ 10-11-2018، رابط إلكتروني <https://bit.ly/2QS9EHm>

خلاصة تحليلية

عقد مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية لأول مرة خارج العاصمة دمشق وذلك في مدينة حلب للاطلاع على واقعها الخدمي والاقتصادي، وجاءت الزيارة الحكومية إلى حلب بتوجيه من بشار الأسد، وتعتبر الثالثة من نوعها للمحافظة منذ استعادة النظام السيطرة على المدينة بنهاية 2016، ولا تكتسب الزيارة أهميتها من حجم المشاريع التي أُعلن عنها، كذلك الوعود الحكومية التي أطلقت، وإنما لما تضمنته من رسائل متعددة، حيث أراد النظام تأكيد حضور مؤسساته في حلب وقدرتها على توفير الخدمات، وذلك لاحتواء الحضور الإيراني الخدمي والأمني المتزايدين في المحافظة عبر ذراعها فيلق المدافعين عن حلب ولواء الباقر، فضلاً عن رغبة النظام باحتواء مطالب نخبة حلب الاقتصادية إزاء ما يعتبرونه إهمال متعمد من الحكومة لمصالحهم.

جاء الإعلان عن التعديل الوزاري ضمن سياق سلسلة من الإجراءات التي اتخذها النظام مؤخراً، بهدف ضبط مؤسسات الدولة والمجتمع وإعادة هيكليتهما بما ينسجم مع توجهاته للمرحلة المقبلة، حيث قام النظام بتنظيم انتخابات الإدارة المحلية وإجراء تعديلات هيكلية في مؤسسة حزب البعث، كذلك القيام بمناقشات في مؤسسات الدولة، ليستتبعها بإجراء تعديل حكومي شمل ثلث الحكومة، لعل أهمها تلك التي طالمت وزارة الداخلية إذ بقيت من حصّة "السنة" كما هي إدارة الأمن السياسي مراعاة من النظام لتوازنات واعتبارات محددة دأب على العمل بها منذ تأسيسه، كذلك كان لافتاً تغير وزير الاتصالات والتقانة واستبداله بإياد الخطيب، وتشير مصادر مطلعة بأن تغير وزير الاتصالات كان لرفضه زيادة أجور خدمات الاتصالات والانترنت، في حين أن بديله الخطيب من أشد المؤيدين لهذا القرار، أما بقية التعديلات الوزارية فجاءت لامتناس نعمة السكان على الفشل الحكومي في هذه القطاعات، كما جاءت معبرة عن توازنات مراكز القوى داخل النظام، هذا ويتوقع أن تشهد الفترة المقبلة تغيرات في المحافظين، مع استكمال العمل على إجراء تغييرات في قيادة مؤسسات الدولة وأجهزتها الخدمية والإدارية.

قام النظام بإجراء تعديل على القانون رقم 10 شمل رفع التصريح عن الحقوق العينية التي لم تثبت في المصالح العقارية من أصحابها من مدة شهر إلى سنة، كما شمل التعديل إضافة فقرة من المادة 14 التي تنص، على أنه يحق لأصحاب الحقوق الذين لم يتقدموا باعتراضاتهم أمام لجنة حل الخلافات الحق في الادعاء بشأنها أمام القضاء العادي بعد انتهاء أعمال اللجان القضائية المنصوص عليها في أحكام هذا القانون.

تأتي هذه التعديلات الرسمية في سياق ضغوط مارسها موسكو على النظام، وهو ما تفيد به تصريحات روسية لمسؤولين في الأمم المتحدة بأن النظام قد سحب القانون رقم 10 من المتداول⁽⁹⁾، ومن شأن هذا التعديل أن يؤخر فقط إصدار مخططات تنظيمية جديدة لمناطق وفق القانون رقم 10، دون أن يوقف تنفيذ القانون في المناطق التي بدأ العمل بها. وفي سياق متصل، أعلن النظام على لسان نائب وزير خارجيته فيصل المقداد السماح لأهالي مخيم اليرموك من الفلسطينيين دون السوريين بالعودة لمنازلهم، حيث تعهدت منظمة الاونروا والسلطة الفلسطينية بتقديم الدعم المادي اللازم لرفع

⁽⁹⁾ الأمم المتحدة: دبلوماسي روسي أبلغنا أن سوريا سحبت "القانون رقم 10"، غنبلدي، تاريخ 18-10-2018، رابط إلكتروني <https://bit.ly/2QSLk8c>

الأنقاض واستعادة الخدمات للمخيم، وتشير بعض المصادر إلى بأن قرار عودة فلسطيني مخيم اليرموك قد جاء نتيجة ضغوط خارجية مورست على دمشق التي كانت قد أعلنت عن رغبتها بإخضاع المخيم للقانون رقم 10، يذكر بأن مجلس الوزراء قد أصدر قراراً يقضي بأن تحل محافظة دمشق محل بلدية اليرموك بما لها من حقوق وما عليها من التزامات، وأن يوضع العاملون في اللجنة المحلية لمخيم اليرموك القائمون على رأس عملهم تحت تصرف محافظة دمشق⁽¹⁰⁾.

كان لافتاً تصريح مدير المكتب المركزي للإحصاء بانخفاض مستوى البطالة إلى 10% في 2018 بعدما وصل إلى 45% خلال عامي 2013-2015، وقد عزي الأمر إلى هجرة اليد العاملة وانضمام الشباب للقوات الرديفة، الأمر الذي يطرح إشكالية حول مدى توافر العنصر البشري المؤهل لإطلاق عملية إعادة الإعمار كما يروج النظام بذلك، كما يطرح مخاوف من حجم القوات والمشاكل الأمنية والاقتصادية المصاحبة لعملية حل هذه التشكيلات، في ظل عدم توافر بدائل متكاملة ولا استراتيجية متكاملة للنظام للتعامل مع هذه التشكيلات.

⁽¹⁰⁾ مجلس الوزراء يوكل مهام بلدية اليرموك إلى محافظة دمشق، مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، تاريخ 20-11-2018، رابط إلكتروني

<https://bit.ly/2rz5gyN>



وحدة المعلومات